دكتور
أحمد فاروق رضوان دياب
مدرس التاريخ القديم – اليوناني والروماني
كلية التربية – جامعة المنصورة

تعد السلطة التشريعية فى مصر فى عصر البطالمة فى يد الملـك، وكان الملك يمارس هذه السلطة عن طريق إصـدار القـوانين والمراسـيم واللوائح المختلفة.

ويعد القانون البطلمى من أقدم القوانين فى صياغة نظرية الجريمـة الاقتصادية سواء من حيث موضوعها أو من حيث العقوبات الموقعة علـى مرتكبيها.(١)

وتنقسم الجريمة الاقتصادية فى مصر فى عـصر البطالمـة إلـى قسمين:

الأول: الجريمة التى تمس دخل الدولة Πρόσοδικα εχκληματα

والثانى: الجريمة التى تمس دخل الملك Βασιλικα ενκληματα (٢)

وقد كانت سياسة البطالمة الاقتصادية قائمة على نظام الاحتكار فى أغلب النظم الاقتصادية، ومن ثم أى مساس بما يحتكرونه اقتـصاديا كـان يشكل جريمة اقتصادية ويتحمل مرتكبيها عقوبة عظمى تصل فـى بعـض الأحيان إلى الإعدام، وفى الوقت نفسه كانت توجد عقوبات تكميلية للعقوبـة العظمى طبقا لنوع الجريمة الاقتصادية مثل مصادرة جميع أموال مرتكبيها أو تركهم فى السجن فريسة للجوع والمرض. (٣)

وكان هدف البطالمة من هذه العقوبات الشديدة هو الحفاظ على بناء الاقتصاد البطلمى وحمايته لأنه يمثل العمود الفقرى لبقاء النظـام الحـاكم،

حيث كان إرتكاب إحدى الجريمتين يعد ضد مصالح الخزانة العامة، ومن ثم كان النظام المالي البطلمي يسيطر على كل جوانب الحياة الاقتصادية في مصر، فإن الكثير من الأعمال التى كانت تعتبر عادية فى أى نظام اقتصادى حر، كانت تعتبر في كنف نظام البطالمة مخالفات تستحق العقاب، وتعد قضايا إقتصادية ومن ثم كثرت القضايا التى تمس دخل الملك وكان ذلك حافزا لهم على العمل على إنشاء ما يسمى بالقضاء الخاص[٤]، تخفيفا للعبء عن المحاكم العادية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إعطاء أهمية خاصة للشئون المالية البطلمية فى مصر[٥]. ومن ثم انقسمت الجرائم الاقتصادية كما يلى:

أولا: الجرائم التى تمس دخل الدولة

Προσοδικα ἐγκλήματα

لقد تم تقسيم الجرائم التى تمس دخل الدولة طبقا لمرتكبيها إلى قسمين

أ-المتهربون من دفع الضرائب:

تحدثنا وثيقة من مجموعة Cairo – Zenon البردية والتى يرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد وبالتحديد ٢٥٤/٢٥٦ ق.م والتى عاصرت فترة حكم الملك بطلميوس الثانى فيلادلفيوس والذى حكم مصر فى الفترة من عام ٢٨٥ حتى عام ٢٤٦ ق.م.[٦] حيث يتضمن فحواها: "**جريمة إرتكبها مزارعو من قرية تامبتيا Ταμπετεια التابعة لمنف Μέμφεως حيث تهرب من دفع ضريبة الملح ἁλικῆs مقابل فلاحته لقطعة أرض يمتلكها أبولونيوس Ἀπολλωνίος وزير مالية بطلميوس الثانى وتم القبض عليه وإلقائه فى السجن عرضة للجوع والمرض، ومع تكرار إرتكاب نفس الجريمة فيما بين مزارعى نفس القرية أصدر أبولونيوس تعليماته إلى**

كل من راسون Θράσων وبرامونوس Παραμόνος بإعادة زراعة الأراضى التى كان يزرعونها مرتكبى جريمة التهرب الضريبى والمقبوض عليهم حيث أصبحت أرضهم تغطيها الأعشاب الضارة نتيجة تركها مراحاً بسبب القبض عليهم".[٧]

]·[ ]·[–]προ-
νομευ[ό]μεθα, ὅτι τὴν γῆν
τὴν Ἀπολλωνίου γεωρ-
γοῦμεν. καλῶς ἂν οὖν
ποιήσαις γράψας Βουβά-
λωι καὶ Σπενδάτηι πε-
ρὶ τοῦ γεωργοῦ ἵνα ἀφε-
θῆι ἕως ἂν οἱ τελῶναι
παραγένωνται, ἵνα βο-
τ[α]νίζηται ἡ γῆ. πα-
ρέσομαι δὲ κατὰ τὸ τά-
χος πρός σέ. ὑπογέ-
γραφα δὲ καὶ τῆς παρ' Ἀ-
πολλωνίου ἐπιστολῆς
τὰ ἀντίγραφα. Ἀπολ-
λώνιος Θράσωνι Παρα-
μόνωι χαίρειν. τοὺς
γεωργοὺς τοὺς ἐν Τα-
πλεια μὴ ἐνοχλεῖ-
[τ]ε περὶ τῆς ἁλικῆς.
ἔρρωσθε.
L λ, Περιτίου
ἐμβολίμου, Μεχεὶρ ιγ.
φέρει δὲ καὶ Πάτροκος ὄρ-
νιθας ἀγρίους δύο,
ὠιὰ χήνεα ς.

[Ζήν]ωνι.

(٨)

وتحليلنا لتلك الوثيقة يمكن القول أن الضرائب المفروضة على المزارعين فى مصر فى عصر البطالمة قد أرهقت كاهلهم[٩] مما دفعهم بشكل جماعى إلى ترك أراضيهم مراحا تأكلها الحشائش الضارة، وفى الوقت نفسه عندما صدر أبولونيوس تعليماته إلى موظفيه كانت ليست فى صالح المزارعين رأفة بحالتهم السيئة بل حرصه على إعادة زراعة الأراضى المتروكة مراحاً بسبب إرتكاب مزارعيها لجرائم اقتصادية ومن ثم تعطى تلك

الواقعة إنطباعاً عن مدى ما وصلت إليه الإدارة المالية فى مصر فى عصر البطالمة من الحفاظ على دخل الدولة ولو على حساب المزارعين الوطنيين. ولم يستسلم المزارعون للقبض عليهم والسجن وتركهم فريسة للجوع والمرض نتيجة إرتكابهم جرائم اقتصادية تمس دخل الدولة فى صورة عدم إلتزامهم بدفع الضرائب، إلا أن ظاهرة ترك مواقع العمل Αναχώρησις كانت متنفسا لهم للهروب من توقيع عقوبة السجن عليهم حينما وجدت بالقرب منهم معابد تتمتع بحق حماية اللاجئين Ασυλία[10]، وأمامنا دليلاً قاطعاً وجازماً على هروب المزارعين من مواقع عملهم لعدم الوفاء بالتزاماتهم الضريبية نحو الدولة مرتكبين بذلك جرائم إقتصادية، فتشير إحدى مجموعات Cairo – Zenon البردية والتى ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد وبالتحديد إلى عام ٢٥٢ ق.م[11] ويتضمن فحواها على: **"خطاب أرسله قولوينوس κολλούθης، كاتب قرية أموينا Αμμωνίας إلى زينون Ζήνωνι يخبره فيه بهجرة مستأجرو إقطاعات بعض الجنود المرتزقة الأرض حيث أفسدتها الديدان بعد تركها مراحا واحتموا بمعبد إيزيس Ισιείος بمديرية منف Μέμφεως".**[12]

Κολλούθης Ζήνωνι χαίρειν. ἀπελθόντος μου ἀπὸ σοῦ κατέλαβον τοὺς γεωργο[ὺς ἐκ]
τῆς καταμεμετρημένης γῆς τοῖς σ]ρατιώταις ἀνακεχωρηκότας ἐπὶ τὸ Ἰσιεῖον τὸ ἐν τῶι Μεμ[φίτηι].
[ηνί]κα οὖν ἐκομισάμην τὴν παρὰ σοῦ ἐπισ]ολήν, ἐπορευόμην εἰς Κροκοδίλων πόλιν πρὸς Μαίμ[αχον],
[ὅπ]ως ἂν ἐγείρηι αὐτούς· καὶ ὡς ἂν τοῦτο γένηται παρησόμεθα πρὸς σέ· οὐκ ἐνεδήμει [γὰρ]
[ἐ]ν τῆι κώμηι Ψενομοῦς. γέγραφα οὖν σοι ἵνα εἰδῆις.

ἐρρωσο. L λγ, Χοιάχ[ ].

Verso :

[L λγ], Τῦβι β. Κολλούθης. Ζήνωνι.

In another place : Μῦς.

(١٣)

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أنه كل من إرتكب جرائم اقتصادية وتم توقيع عقوبات بالسجن عليه ، كانت النتيجة الطبيعية ترك المزارعين لأراضيهم مراحاً وما دفعهم لذلك حق المعابد في حماية اللاجئين وضعف الإدارة المركزية البطلمية كلما إتجهنا جنوباً رجال الشرطة، وبطبيعة الحال كان هروب الكثيرين من المزارعين يؤدى إلى نقص عدد السكان فى القرى بصورة ملحوظة، ونستدل على صحة ذلك من فحوى وثيقة من مجموعات تبتونيس البردية والتى يرجع تاريخها إلى حوالى عام ٢٥٦ ق.م وتتضمن: (١٤)

"بقايا التماس قدمه مزارعو الأراضى الملكية فى قرية أكسورنخا ὀξυρηνχος أنه إزاء المعاملة الظالمة من موظفى الحكومة التى كان يعانى منها أهالى تلك القرية قد تناقص عددهم من ١٣٤٠ مزارع إلى ٤٠ مزارع حيث لجئوا إلى معبد قرية نارموثيس Ναρμούθις".

وتحليلنا لتلك الوثيقة يمكن القول أنه من الطبيعى أن تصاحب ظاهرة نقص عدد سكان القرى نظراً لإرتكابهم جرائم إقتصادية وتوقيع عقوبات

رادعة عليهم نقص مساحة الأراضى المنزرعة[١٥]، والنتيجة الطبيعية لذلك أن مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية أخذت تجف وتتحول إلى مستنقعات[١٦] وبدأ تفشى هذه الظاهرة حوالى أواخر حكم الملك بطلميوس الثالث- إيورجتيس الأول – الذى حكم مصر من عام ٢٤٦ حتى عام ٢٢١ ق.م، وكذلك عهد الملك بطلميوس الرابع – فيلوباتور – الذى حكم مصر من عام ٢٢١ حتى عام ٢٠٥ ق.م[١٧] حيث شهدت مصر تدهورا كبيرا فى الزراعة لم تر البلاد له مثيلا من قبل وهى تناقص مساحة الأراضى الزراعية وليس تزايدها[١٨]، نظرا لتفشى ظاهرة إرتكاب جرائم اقتصادية لدى المزارعين لعدم وفائهم بحق الدولة فى دفع الضرائب المستحقة عليهم، ولم تكن الحالة فى عهد من تبعوه من الملوك البطالمة أحسن حالا من عهده، وكان أمرا محتوما أن يصحب تدهور الزراعة تدهور الصناعة أيضا حيث كانت صناعات مصر الرئيسية تعتمد فى المادة الخام على المنتجات الزراعية، وكانت النتيجة الطبيعية لتدهور الزراعة والصناعة تدهور التجارة.

خلاصة القول أن دافعى الضرائب الذين يحاولون عدم إلتزامهم بدفع مستحقات الدولة عليهم من الضرائب أو عدم إعطاء البيانات الحقيقية وتضليل المسئولين كان يعدوا من مرتكبى الجرائم الاقتصادية وكانت عقوبتهم إما السجن وتركهم عرضة للجوع والمرض، وإما مصادرة الإقطاع ومنتجاته الزراعية.

وكان مصادرة الإقطاع يتم بنظام البيع الجبرى ἀπαετεία لبعض حيازات الأراضى التى إرتكبوا أصحابها جرائم إقتصادية فى صورة عدم الوفاء بإلتزاماتهم فى تسديد ما عليهم من أموال لصالح الخزانة العامة ونستدل على صحة ذلك من إحدى ἀνειληφθαι εἰς Το Βασιλικόν الوثائق البردية التى ترجع إلى حوالى عام ١٦٢ ق.م والتى واكبت حكم الملك بطلميوس السادس فيلومتور[١٩]، ويتضمن فحواها على: **"قد أودع فى**

الخزانة المالية الملكية فى هيرمونثيس فى الخامس من شهر كيهك من العام التاسع عشر من عهد الملك بطلميوس السادس فيلوميتور عام ١٦٢ ق.م الأموال الناجمة عن بيع أرض والضرائب الواجبة على هذا البيع وتمت إجراءات البيع إداريا حيث كانت الأرض ملك مورون بن موسخوس، وتم إشهار الأرض للبيع فى ديوسبوليس ماجنا – العاصمة الإدارية لمنطقة طيبة – وأعلن عنها المنادى فى مزاد علنى فى المدة من ٥- ٨ من شهر أبيب عام ١٦٣ ق.م. [٢٠] **وأقيم مزاد فى السابع من شهر أبيب ورسا المزاد على برويتوس بن سوسيفراتيس".**

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أنه ترتب على إرتكاب مورون بن موسخوس جريمة إقتصادية فى عدم وفائه بما عليه من التزامات وترتب على ذلك ما يلى:

١- تحولت ملكية الأرض إلى بروتيوس.

٢- تحتم على برويتوس أن يدفع الإيجارات ἐκφορία المقررة للخزانة والحقوق المقدسة εἰς τὰ ἱερὰ τελων.

٣- عليه أن يدفع ثلث الثمن وقدره $\frac{٢}{٦}$ ٦٦٦ دراخمة برونزية فى الحال.

٤- تقرر أن يدفع باقى الثمن خلال العامين القادمين.[٢١]

ولم تكن هذه الحالة الوحيدة لمصادرة أراضى مزارعين إرتكبوا جرائم إقتصادية فتشير احدى مجموعات تبتونيس البردية والتى ترجع إلى عام ١٥٨ق.م[٢٢]، إلى قائمة بيوع حكومية لممتلكات مصادرة تنتمى إلى مدينين للدولة، وكان يتولى الإشراف على المزادات المقامة لبيع هذه الممتلكات الأبيميليتيس والأويقونوموس وكبير المهندسين والكاتب الملكى وكان يتم إيداع حصيلة ثمن هذه المبيعات والضرائب المستحقة عليها فى الخزانة المالية الملكية فى عاصمة المديرية لاسترداد حق دخل الدولة والقضاء على ظاهرة الجريمة الاقتصادية.

ب-إخلال موظفى الإدارة المالية بواجبهم الوظيفى:

خلال فترة حكم ملوك البطالمة الأواخر وبالتحديد أثناء الحروب الأهلية شاعت الفوضى فى المملكة البطلمية وعم الفساد مما أدى بالموظفين عامة وموظفى الإدارة المالية خاصة إلى الإخلال بواجبهم الوظفى فاستغل الموظفون مناصبهم بما يخدم مصالحهم الشخصية فارتكبوا جرائم اقتصادية وتناسوا متطلبات الدولة، ونستدل على صحة ذلك فى العديد من الشكاوى التى تظلم أصحابهم من جور الموظفين وعسفهم واستغلال سلطاتهم وإرتكابهم للعديد من الجرائم الاقتصادية منها الرشوة وفرض ضرائب دون وجه حق وأمامنا وثيقة من احدى مجموعات تبتونيس البردية والتى تعود إلى القرن الثانى قبل الميلاد[٢٣]، ويتضمن فحواها: **"خطاب من أبيدوروس تحدث فيه عن منحة من الأرض تسلمها المعبد وتتكون من ٤٦ أرورة Αρουρα [٢٤] ولكن اريوس أجر ٢١ أرورة من أفضل الأراضى إلى بعض اليونانيين ، وترك ٢٥ أرورة من أسوأ الأرورات لمعبد الإله. وحلاً للموقف قام أبيدوروس برشوة كاتب المركز Τοπογραμματευς وكاتب القرية κωμογραμματευς بثمانية أوزان من الفضة، وإستعاد الأرض كلها".[٢٥]**

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أن العقوبة فى هذه الحالة كانت تقدر طبقا للضرر الذى أصاب المجنى عليه، ومدى الخطورة التى أصابته، والظروف التى وقعت فيها الجريمة، وربما تصل بعض العقوبات فى هذه الحالة إلى الفصل من الوظيفة لعدم وفائه بواجبه الوظيفى. [٢٦]

أما عن فرض موظفى الإدارة المالية على المزارعين ضرائب أكثر مما يستحق عليهم تشير إحدى مجموعات تبتونيس البردية والتى يرجع تاريخها إلى عام ١١٩ ق.م.[٢٧]

ويتضمن فحواها: **"شكوى من بعض المزارعين الملكيين ضد كاتب القرية حيث إعتاد فرض أموالا على المزارعين وإبتزاز زوجاتهم وبصحبته بعض الأفراد المسلحين، وعلى ذلك فر الكثيرين من المزارعين إلى القرى المجاورة وطالبوا ماريس – مراقب الحسابات – بإعادة ما قام بإبتزازه من أموال وطالبوا أيضا تلقى كاتب القرية – المخالف – العقاب المناسب".**

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أنه كان موظفى الإدارة المالية يرتكبون جرائم إقتصادية ضد مصالح الخزانة العامة، وفى الوقت نفسه كان القانون الجنائى البطلمى ينص على تقديم عقوبات رادعة على هؤلاء المخالفين من موظفى الإدارة المالية، ونستدل على صحة ذلك من قرار الملك بطلميوس الثامن – إيريجيتيس الثانى – والذى حكم مصر فى الفترة من ١٧٠ إلى ١١٦ ق.م والذى عمل على وضع حد لذلك بأن قرر عام ١١٨ ق.م ألا يجمع الموظفون شيئا من المزارعين أو دافعى الضرائب أكثر مما يستحق عليه.[٢٨]

ووصلت انحرافات موظفى الإدارة المالية فى إرتكابهم جرائم اقتصادية فى صورة فرض أتاوة غير مشروعة على المزارعين ونستدل على صحة ذلك مما ذكرته إحدى الوثائق البردية التى ترجع إلى عام ٥٨ ق.م[٢٩] ويتضمن فحواها: **"إلتماسا قدمه مزارع يدعى يوداس Ιυδας بن دوسيثيوس Δοσισευς ضد ماريس Mappες كاتب القرية Kwμογραμματευς حيث أن المزارع كان يدفع إلى جانب إيجار الأرض التى يزرعها أتاوه سنوية لكاتب القرية قدرها أربعة أرادب من القمح عن كل أرورة، ويريد كاتب القرية زيادة الأتاوة إلى خمسة أرادب ونصف الأردب عن كل أرورة".**

وتحليلنا لهذا الالتماس يمكن القول أن المزارع لم يتظلم من الأتاوة الأولى التى تقدر بأربعة أرورات من القمح عن كل أروة وإنما يتظلم من زيادة

الأتاوة إلى خمسة أرادب ونصف الأردب من القمح عن كل أرورة . وأن تحليلنا لتلك الأتاوة بمثابة ضريبة غير مشروعة.

ولما كانت الوثيقة التى نحن بصدد الحديث عنها ترجع إلى عام ٥٨ ق.م فإن دل ذلك فإنما يدل على أن بعض الموظفين قد تجاهلوا القرارات الملكية التى صدرت أعوام ١٤٤/١٤٥ و ١٣٩/١٤٠ و ١١٨ ق.م ونهت عن جباية ضرائب غير مشروعة وعدم إرتكاب جرائم اقتصادية بذلك. ومن ثم يمكن القول أن انحرافات الموظفين وإرتكابهم جرائم اقتصادية فى حق المجتمع المصرى ظلوا مستمرين فى غيهم لا يعبأون كثيراً ولا قليلاً سواء بالنظم واللوائح الدائمة أو بالقرارات الملكية التى كانت تصدر من حين إلى آخر للحد من انحرافات الموظفين وإرتكابهم جرائم اقتصادية، واستمر الحال كذلك فى عهد البطالمة المتأخرين ومرد ذلك إلى:

١- نظام اقتصادى ومالى مجحف.

٢- شعب أضنتهم مطالب ملوك ضعاف، وأذله الحكم الأجنبى، وأخضعته القسوة.

٣- موظفون منحرفون يضربون باللوائح وقرارات الملوك عرض الحائط[٣٠] إذ كانوا مسئولين عن دخل الدولة ومنحهم سلطة مطلقة إعتقاداً من ملوك البطالمة أنه خير ضمان لحصولهم على مواردهم المالية[٣١]، ولكن هذه المسئولية كانت من أهم عوامل أنحرافاتهم، إذ أنه كلما ساءت الأحوال الاقتصادية لم تعد هذه المسئولية إلا ضمانا وهميا ودافعا على الانحراف[٣٢]، إلى جانب الهدايا στεφανοι التى كان الموظفين يقدمونها عند تعيينهم وتجديد مدة خدمتهم، فكانوا يستردون ما أنفقوه بشتى الوسائل. [٣٣]

ولم تقتصر إنحرافات موظفى الإدارة المالية على ذلك بل شملت تجاوزات مخالفات فى الأوزان وإرتكبوا من خلالها جرائم اقتصادية، ونستدل

على صحة ذلك من احدى مجموعات تبتونيس البردية والتى يرجع تاريخها إلى عام ١١٨ ق.م[٣٤] ويتضمن فحواها: **"إحدى فقرات القرار الملكى الذى أصدره الملك بطلميوس الثامن – ابرجيتس الثانى – وأخته كليوباترا الثانية وزوجته كليوباترا الثالثة تضمن أمراً إلى الاستراتيجوس والمراقبون على العوائد الملكية والكتبة الملكيون بفحص الأوزان بأفضل طريقة فى وجود المختصين بالعوائد والكهنة والكليروخوى وأصحاب الأراضى الأخرى الموهوبة. وألا يتجاوز المخالفة – فى الوزن – أكثر من وحدتين، ومن يخالف ذلك – من الموظفين – يعاقب بالموت".**

وتحليلنا لتلك الوثيقة يمكن القول أن عقوبة إرتكاب جرائم اقتصادية فى القانون الجنائى البطلمى تصل فى بعض الأحيان إلى الإعدام لردع مرتكبى الجرائم الاقتصادية والحد منها بما فيها الموازين والمكاييل.[٣٥]

ووصلت بعض العقوبات فى إرتكاب موظفى الإدارة المالية لجرائم اقتصادية إلى مصادرة أملاكهم، ونستدل على صحة ذلك من إحدى مجموعات تبتونيس البردية والتى يرجع تاريخها إلى عام ١١٣ ق.م[٣٦] ويتضمن فحواها على : **"مراسلة من وزير المالية Διοικητης إلى موظف يدعى بروتارخوس كان عليه تسديد مبلغ من الفضة تسلمه كعوائد بناءً على ما جاء فى كشف المحصولات، ولكنه أهمل ذلك وفر مبحراً إلى المدينة مما سبب الفوضى فى جمع باقى ديون الضرائب. لذلك أوصى إيرينايوس الموظفين المختصين باستدعائه بإعلان، وإذا لم يعود يعتبر مختلساً ، وعلى ذلك أمر وزير المالية بمصادرة أملاكه حتى توفى الديون فى إداراته".**[٣٧]

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أنه يبدو جلياً بعد صدور القرار ابرجيتيس الثانى أصبح هناك عقاب رادع لكل من تحدثه نفسه من الموظفى

الإدارة المالية خاصة وموظفى الحكومة البطلمية عامة بالتلاعب او الانحراف أو ارتكاب جرائم اقتصادية تعود بالضرر على موارد الدولة.

أما عن ملتزمى الضرائب فكانوا أغريق أو يهود أو مصريين، وكان محظور على العبيد أو موظفى الحكومة وخاصة القضاة الالتزام بالضرائب، حرصاً من الملك فى أن لا يكون لموظفى الحكومة مصلحة شخصية فى جباية الضرائب[٣٨]، حتى لا يكونوا عرضة لإرتكاب جرائم اقتصادية، وأن من يخالف القانون تفرض عليه غرامة قدرها خمسة تالنت والسجن لحين أن ينظر الملك فى أمره[٣٩]، ومن ثم فربما اعتبر الملك عقوبة المخالفة للقانون بمثابة جريمة اقتصادية وإن لم تكن فإنها تقود إلى ذلك لهذا وقع عقوبة على من يخالف ذلك مثله مثل من يرتكب جريمة اقتصادية.

ووصل الأمر ببعض الموظفين إلى إرسال عملاء لهم فى مكاتب رؤسائهم لمراقبة تحركاتهم ومعلوماتهم عن مخالفاتهم ليكونوا فى مأمن ويحطاطوا لأنفسهم من كشف نوع أو آخر من المخالفات.

وتستدل على صحة ذلك مما ذكرته احدى مجموعات تبتونيس البردية والتى تشير إلى كاتب قرية يدعى مفيس كان يبث عملاء له فى مكتب الكاتب الملكى لتنبيهه عن كل ما ينوى الكاتب الملكى القيام به تجاه قريته، إذ أن منخيس يقول فى رسالة إلى أخيه هيروديس ما تضمنه فحوى الوثيقة.

"لعلك تعلم جيدا أن أمونيوس عميلنا الأخير الموجود فى مكتب أمونيوس الكاتب الملكى قد كتب إلينا بشأن استبقاء أروتيوس بس بيثيافيس بواسطة الكاتب الملكى من أجل مسح الأرض والاحصاءات. ويستطرد منخيس قائلا. أنه كتب إليه لكى يلحق به ولكن منخيس طلب منه الانتظار حتى الحادى والعشرين".[٤٠]

[Μεγ]χῆς Ἡρώδει τῶι ἀδελφῶι [χαίρε]ιν
[κ]αὶ ἐρρῶσθαι. γείνωσκε Ἀμμώνιον τὸν
[. . . .] παρ' ἡμῶν ὢν ἐν τοῖς Ἀμεννέως
[τοῦ βα(σιλικοῦ)] γρ(αμματέως) γεγραφὼς ἡμῖν περὶ τοῦ συνέχεσθαι
[Ἀρω]τεῖον τὸν τοῦ Πετεαρφρείους [[συνέχεσθαι]]
[ὑπὸ το]ῦ βα(σιλικοῦ) γρ(αμματέως) χαριν τῆς εὐθυμετρίας τῆς κά(μης) καὶ
[τοῦ] σχοι(σμοῦ), καὶ ἐμοὶ δὲ γεγράφηκεν συμμείσγειν

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أنه لعل منخيس لم ينفرد باتخاذ مثل هذا الأسلوب؟ وان غيره كانوا يلجأون إلى مثل هـذا الأسـلوب ليحتـاطوا لأنفسهم ويكونوا فى مأمن من كشف نوع أو آخر مـن المخالفـات ويقـوا أنفسهم من العقوبات التى يمكن أن توقع عليهم فى حالة كـشف مخالفـاتهم وإرتكابهم جرائم اقتصادية.

هذا وتعطينا وثائق القرن الثانى قبل الميلاد صـورة حيـة لتـوتر العلاقات بين الأهالى وعمال المالية وملتزمى الضرائب وجباتهـا، نتيجـة لضروب الإرهاق التى كانوا ينزلونها بالأهالى. ويتضح مما سـبق مـدى تراخى بعض الموظفين وإهمالهم فى أداء مهامهم الوظيفية، وكـذلك عـدم احترام تعليمات رؤسائهم أو تنفيذ اللوائح الرسمية مما يعد دون شك خروجا منهم على مقتضيات واجباتهم الوظيفية.

ثانيا: الجرائم التى تمس دخل الملك

Βασιλικά ἐνκλήματα

لقد تم تقسيم الجرائم التى تمس دخل الملك إلى قسمين:

١-الجرائم التى تخص ممتلكات الملك:

من أهم ممتلكاته الأراضـى الملكيـة Γῆ βασιλική وكانـت موزعة فى جميع أنحـاء الدولـة Χώρα وكان المزارعـون الملكيـون

Βασιλικοί Γεωργοί مخيرين إما أن يزرعوها بأنفسهم أو يؤجروها من الباطن لآخرين لمدة تصل فى بعض الأحيان إلى ١٢ عام.(٤١)

وكان يقوم بتطبيق التعليمات الحكومية على المزارعين الملكيين جهاز وظيفى أهمهم الأويكونوموس Ὁ οἰκονομός و كاتب القرية Ὁ Κομογραμματευς و مراجع الحسابات Ὁ ἀντιγραφεύς والكومارخ Ὁ Κωμάρχης و التوبارخ Ὁ Τοπάρχης والنومارخ Ὁ Νομαρχής ومن ثم كان المزارعين الملكيين تحت رقابة مستمرة طوال موسم الزراعة، وكانت تقع المسئولية كاملة من الملك على عاتق الموظفين وتستدل على صحة ذلك من إحدى فقرات وثيقة الدخل(٤٢)، ويتضمن فحواها: " **يقوم حاكم المديرية Κωμάρχης وحاكم المركز Τοπάρχης ومعهما الوكيل المالى لوزير المالية Οἰκονομός ومراجع الحسابات Ἀντιγραφεύς بإطلاع الملتزم على الأرض التى زرعت، وإذا تبين أن عدد الأرورات لم تزرع على الوجه الأكمل، فإنه يتعين على جميع هؤلاء الموظفين أن يدفعوا للملك غرامة ثقيلة، وأن يدفعوا للملتزم تعويضات عن كميات الحبوب التى كان يجب أن يتسلمها**".

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أنه فى حالة عجز دخل الأراضى الملكية كان يوقع عقاب على المسئولين لا يقل عن العقاب الذى يوقع على مرتكبى الجرائم الاقتصادية حيث يتعاملون معاملة أشبه بالجريمة الاقتصادية فى نظر القانون البطلمى نظرا لإهمالهم فى متابعة الدخل المنفصل Κεχωρισμενη προσοδος.(٤٣)

علما بأن الأراضى الملكية لم تستمر على وتيرة الكسب والإنتاج طول عصر البطالمة فى مصر رغم القوانين الصارمة وما تحتويه من

عقوبات رادعة لمرتكبى الجرائم الاقتصادية، حيث أصطدمت بعدة عوامل أدت إلى تدهورها وأهمها :

١- ظاهرة وأد الأطفال، التى كانت الفاقة تدفع الأهالى إليها، ومن ثم نتج عنها نقص سكان القرى. وبذلك قلت مساحة الأراضى الملكية المزروعة. [٤٤] وهذا الفقر ربما دفع البعض لإرتكاب جرائم اقتصادية.

٢- وقوع البلاد فريسة لأعمال السلب والنهب والتخريب، وذلك نتيجة غزو انطيوخوس الرابع أبيفانس Ἀντιόχος Ἐπιφανής عام ١٦٩/١٧٠ ق.م. وذلك فى عهد بطلميوس السادس (فيلوميتور) Φιλομήτωρ. [٤٥] وربما هذه الظروف زادت فيها الجرائم الاقتصادية رغم عقوبتها الصارمة.

٣-التدهور الاقتصادى الذى تمخضت عنه الثورات القومية، وكذلك النزاع الأسرى بين ملوك البطالمة. [٤٦] مما دفع البعض لاستغلال ظروف الحكومة السيئة وإرتكاب جرائم اقتصادية.

كما كان الملك يمتلك أدوات زراعية مثل الشادوف والطنبور والساقية وغيرها ويتم تأجيرهم من المخازن الملكية للمزارعين بإذن من الأويكونوموس تحت إشراف الكاتب الملكى وكاتب القرية، وفى حالة حدوث عجز فى الأدوات الزراعية تعد جريمة اقتصادية يعاقب عليها القانون الجنائى البطلمى، ونستدل على ذلك من إحدى مجموعات Cairo- Zenon البردية والتى ترجع إلى عام ٢٥٢ ق.م تقريباً [٤٧] حيث يتضمن فحواها: **"شكوى مقدمة من زينودوروس ضد الكاتب الملكى وكاتب القرية فقد جردا الآلات الزراعية الموجودة فى عهدته وأنهما اكتشفا ضياع ١٥ معولا – آله- فى مخزن للأدوات الزراعية فى فيلادلفيا لذا فقد أصدر**

الأويكونوموس حكماً بأن يدفع زينودوروس قيمة هذه الأشياء المفقودة فى عهدته خصما من مستحقاته لدى الدولة".

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أن الأويكونوموس اعتبر ضياع بعض الأدوات الزراعية من عهدة الشاكى تعد جريمة اقتصادية يعاقب عليها القانون البطلمى بخصم ما يعادل هذه الأدوات من مستحقاته كعقاب له.

٢-الجرائم التى تخص الإحتكار:

لقد إحتكر الملك بعض الموارد الزراعية والصناعية والتجارية لحسابه الخاص دون الخوض فى منافسة مع الآخرين بعضها صناعة مصرية والبعض الآخر مستورد من الخارج مثل ورق البردى والمناجم والمحاجر والملاحات والزيت، واستورد محتكرا العاج وريش النعام، فكانت الحكومة تحدد مساحة مزروعات النباتات الزيتية وتستولى على جميع المحاصيل بالثمن الذى تراه، وتتولى عصر الزيت فى معاصرها وتقوم بتحديد سعر بيعه ولا تسمح الحكومة باستيراد زيوت من الخارج أو بيع زيوت غير زيوتها فى الأسواق وقد وضع القانون البطلمى عقوبات لمن يرتكب مخالفات تعد جرائم اقتصادية ونستدل على صحة ذلك من إحدى مجموعات تبتونيس البردية والتى ترجع إلى عام ١١١ ق.م[٤٨] ويتضمن فحواها: "**من أبوللونويس إلى ابيستاتيس فى قسم بوليمون وإلى الموظفين الآخرين تحية.. عن توزيع المر فى القرى، لا أحد يبيع المر باكثر من ٤٠ دراخمة من الفضة عما وزنه مينا واحدة أو رقم ٢ تالنت و ٢٠٠٠ دراخمة برونزية ، وكذلك ٢٠٠ دراخمة عن التالنت الواحد فى مقابل النقل ولا يجب أن يتأخر بيع المر عن الثالث من شهر برمودة، وقد ارسلت محصلين لهذا الغرض. ويلزم نشر هذه الرسالة بالتعاون مع كاتب القرية الذى سوف يوقع عليها معكم جميعا.**

ولهذا السبب سوف ترسل قوة من الشرطة مسلحة بالسيوف. وإذا خالف أحد هذه الأوامر فإنه يعرض نفسه للمحاكمة".

Ἀπολλώνιος [τ]οῖς ἐν τῆι Πολέμωνος μερίδος
ἐπιστάταις καὶ τοῖς ἄλλοις τοῖς ἐπὶ χρειῶν τετα-
γμένοις χαίρειν. τῆς ἀναδεδομένης κατὰ κώμην
(μύρινης μηδένα πλεῖον πράσσει{σι}ν τῆς
μνᾶς ἀργυ(ρίου) (δραχμῶν) μ, ἐν χα(λκῶι) (ταλάντων) γ Β, καὶ τούτοις κατα-
γαγίμου τῶι (ταλάντωι) (δραχμῶν) Σ, ταῦτα δὲ διαγρ(άφειν) ἕως γ
τοῦ Φαρμοῦθι τῶι ἀπεσταλμένωι τούτωι χάριν
πράκτορι. τὸ δ' ὑποκείμενον πρόγραμμα ἐκτεθήι-
τωι καὶ διὰ τῆς τοῦ κωμογραμματέως
γνώμης, ὃς κ[αὶ] μεθ' ὑμῶν ὑπὸ τὴν ἐντο-
λὴν {ε} ὑπογράφει· ἢι ὅτι ὁ παρὰ ταῦτα ποι-
ῶν ἐ[α]υτὸν [[ε]] αἰτιάσεται. πεπόμφαμεν
δὲ τούτων χάριν καὶ τοὺς μαχαιροφόρους.

ἔρρωσθε. (ἔτους) ς Φαρμοῦθι β.

(٤٩)

وتحليلنا لهذه الوثيقة يمكن القول أن مخالف قانون الاحتكار يعد ضمن مرتكبى الجرائم الاقتصادية وعاقبه القانون البطلمى عقوبات رادعة حيث أن الحكومة البطلمية كانت تحدد سعر بيع السلعة المحتكرة، وكذلك تكلفة النقل يتم تحديدها أيضا، وكانت الحكومة توفر قوات من الشرطة تحمل الأسلحة لمقاومة أى معترض وتوقيع العقوبات على كل مخالف لتعليمات الحكومة البطلمية.

هوامش الدراسة

١- محمود السقا. فلسفة وتاريخ القانون المصرى من شروق العصر الفرعونى إلى غروب العصر الرومانى. القاهرة ١٩٩٢م. ص ١١٣.

2- Diodorus, Siculus, with an English translation. By.C.H. old father Loeb. Clasical Library 1935-1939 1, 54, 2; P Amh., The Amhest Papyri , Being an Account of the Greek Pupyri in the collection of the right Hon, Lord Amherst of Hackney , F.S.A . , At Didington Hall, Norfolk , By B.P. Grenfell and A.S. Hunt , vols 1-2 London 1900- 1901 , 1 , 33 , 11. 9-10.

3- P.tebt., The tebtunis Papyri , vol 1-4 , by B.P. Grenfell, A.S. Hunt and others , London 1902 – 1976. 1 , 27 , 11. 106 – 111 (113 B.C).

٤- القضاء الخاص: كان ضمن أعضاءه هيئة القضاة الإغريق وامتد اختصاصهم فى القرن الثانى ق.م إلى القضايا التى تمس صوالح الخزانة الملكية (القضايا الاقتصادية) ولكن عند نظر محاكم القضاة الاغريق هذا النوع من القضايا كان يرأسهم أحد رجال الإدارة المالية مثل : الكاتب الملكى أو الابيميليتيس.

راجع: ابراهيم نصحى. تاريخ مصر فى عصر البطالمة. أربعة أجزاء. الطبعة السادسة. القاهرة ١٩٨٨م، جـ٤، ص ٦١.

5- Préaux , (c) , L' economic royaledes Lagides, Bruxelles. 1939. P. 548- 9.

6- P.Cair- Zen., Zenon Papyria catalogve general des antiquities egyptiennes du muse du caire , vol 1-5 , by C.C. Edgar. Cairo 1925 – 1940 . Touos 50 C (Publ. Soc, Fouad v) by O. Gueraud and P. Jouguet, 59130(256 – 254 B.C).

7- P.Cairo – Zenon., 59130 (256 – 254 B.C).

8-P.Cairo – Zenon, 59130, (256-254 B.C).

٩-عاصم أحمد حسين. أثر الضرائب فى كيان دولة البطالمة. رسالة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة المنيا ١٩٨١. ص ٦١.

١٠- حق اللجوء للمعابد. Ασυλιας لم تتميز به إلا بعض المعابد، بينما حرم منها البعض الآخر.

راجع: عاصم أحمد حسين. حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية فى مصر البطلمية ، مجلة التاريخ والمستقبل. كلية الآداب. جامعة المنيا. ١٩٨٥م.

11-P. Cairo – Zenon., 59245 . 252 B.C.

12-P.Cairo – Zenon., 59245 .252 B.C

13-P.Cairo – Zenon., 59245. (252 B.C).

14-P.tebt., 710 . 256 B.C.

15-P. Tebt ., 5 , 11. 89 - 93

16-Rostovtzeff ., (M) Large Estate in Egypt in the third century B.C. Univ. of Wisconsin Studies in the social sciences and History , No 6 , Madison 1920 . P 145.

١٧-سليم حسن. مصر القديمة. الجزء الرابع عشر. الإسكندر الأكبر وبداية عهد البطالمة فى مصر ١٩٩٤م ص ٨٢٣.

١٨-مصطفى كمال عبد العليم: الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور. الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. ١٩٧٤م. ص ٤١.

19-B.G.U., Aegyptische Urianden dus den staatlichen Mussen. Zu Berlin, Giechische Urkunden, by W. Schubart and others , vol 1- 13 , Berlin 1895 – 1976 . 992 = Wilcken, chrest . 162 (162 B.C).

20-B.G. U. 992 , Col. I , 11 , 7-9.

21-Ibid ., co. 11 , 11. 6-11.

22-P.Tebt., 871, 11. 3- 7 ; 13 – 14 (158 B.C).

23-P.tebt ., 1 , 40. LL . 18- 20 (2 nd cent . B.C).

٢٤-الأوروة هى مقياس الأراضى الزراعية فى مصر فى العصر البطلمى، وهى تقدر بحوالى ٢٧٥٦ مترا مربعا حاليا راجع: ابراهيم نصحى، جـ٣، ص ١٦٥ أو حوالى ٢٥١٨ مترا مربعا. راجع: لطفى عبد الوهاب يحى. دراسات فى العصر الهلنستى ودولة البطالمة فى مصر، الإسكندرية ١٩٩٥م، ص ١٣٢.

25-P.tebt., 1, 40 . LL. 18- 20 (2 nd cent . B.C).

٢٦-عاصم أحمد حسين. الدعاوى والإجراءات فى القانون الجنائى البطلمى. مجلة التاريخ والمستقبل كلية الآداب. جامعة المنيا. المجلد الثانى. العدد الثانى. يوليو ١٩٩٢م . ص ٢٠.

27-P.Tebt ., 1 , 41 (119 B.C).

28-P.Tebt., 1, 5 , 11. 138- 143 (118 B.C).

29-P.Ryl., Catalogue of the Greek papyrj in the John Rylands Library , Manchester, vol 1-4 , by A. S. Hunt and Others , Manchester 1911 – 1952 . IV, P. 29.

٣٠-براهيم نصحى. المرجع السابق. جـ٤. ص ٢١٦.

31-Rostovtzeff, (m), The Social and Economic History of the Hellenistic world , 3 vols, Oxford 1941. P. 328.

32-Préaux (c) , Op. cit , P. 494.

33-Bouche – Leclercqu (A) , Historie des Lagides, 4 vols., Paris 1903 – 7 . P. 394.

34-P.tebt ., 1 , 5 , 11. 88 – 92 . (118 B.C).

٣٥-الموازين فى العصر البطلمى استخدموا الرطل والأوقية والجرام. ومكاييل الحبوب استخدموا الارتابا αρταβη وهو من أصل فارسى، وكذلك استخدموا اللتر. والعلاقة بين اللتر والارتابا ، فكان الأرتابا يعادل ٣٩ لترا. راجع: إبراهيم نصحى. المرجع السابق. جـ٣. ص ١٦٥.

36-P.Tebt , 1, 27 , 11. 106 – 111 (113 B.C).

37-P.tebt., 1, 27 . 11. 106- (113 B.C).

٣٨-عاصم أحمد حسين. دراسات فى تاريخ وحضارة البطالمة. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٩٤م. ص ١٦٢.

39-P. Rev., Revenue Laws of Ptolemy philadephvs , by B.P. Grenfell , oxford 1896 . Re. Edd., by .I. Bingen , B. Beiheft . 1. Bottingen 1952, 15 . 11. 2 – 9.

40-P.tebt., 12.

41-P.tebt., 61. 164 (119 – 118 B.C).

42-R.L. Col., 203.

٤٣-عاصم أحمد حسين. المرجع السابق. الدعاوى والاجراءات. ص ١٧.

٤٤-راجع: عاصم أحمد حسين. وأد الأطفال عند الإغريق. مجلة التـــاريخ والمستقبل. كلية الآداب. جامعة المنيا. ١٩٨٧م.

45-P. Tebt., 698. (170- 169 B.C).

٤٦-إبراهيم نصحى. المرجع السابق. جـــ٣، ص ١٦٨.

47-P.Col- Zenon , W.L. westermann , E.S. Heseneohrl , C.W. Keyes and H. Liebensny , Zenon Papyri , Business Papers of the Third century B.C. Dealing with Palestine and Egypt, 2 Vols. New York, 1934- 1940 . 11. 90.

48-P.teb., 1 , 35 , 11. 1- 13 (111 B.C).

49-P.tebt., 1, 35 . 11. 1-13 (111 B.C).

نتائج الدراسة

يعد القانون البطلمى من أقدم القوانين فى صياغة نظرية الجريمة الاقتصادية سواء من حيث موضوعها أو من حيث العقوبات الموقعة على مرتكبيها. وكان لذلك نتائج أهمها:

أولا: انقسمت الجريمة الاقتصادية إلى قسمين هما:

١-الجريمة التى تمس دخل الدولة وانقسمت إلى:

أ-المتهربون من دفع الضرائب.

ب-إخلال موظفى الإدارة المالية بواجبهم الوظيفى.

٢-الجريمة التى تمس دخل الملك وانقسمت إلى:

أ-الجرائم التى تخص ممتلكات الملك.

ب-الجرائم التى تخص الاحتكار.

ثانيا: انقسمت العقوبات على الجرائم الاقتصادية إلى:

١- عقوبة الإعدام فى بعض الجرائم.

٢- عقوبة مصادرة جميع أموال مرتكبى بعض الجرائم.

٣- عقوبة السجن فريسة للجوع والمرض لمرتكبى بعض الجرائم.

٤- عقوبة مصادرة الاقطاع ومنتجاته الزراعية لمرتكبى بعض الجرائم.

٥- عقوبة تحويل ملكية أراضى مرتكبى بعض الجرائم إلى آخر يفى بالتزاماتها.

٦- عقوبة الفصل من الوظيفة لعدم وفاء بعض موظفى الإدارة المالية بواجبهم الوظيفى.

ثالثا: الدافع وراء ارتكاب البعض لجرائم اقتصادية ربما يرجع إلى:

١- نظام اقتصادى ومالى مجحف.

٢- شعب أضنتهم مطالب ملوك ضعاف، وأذلة الحكم الأجنبي وأخضعته القسوة.

٣- موظفون يضربون باللوائح والقوانين عرض الحائط.

رابعا: هروب بعض مرتكبى الجرائم الاقتصادية من توقيع العقوبات عليهم باحتمائهم بالمعابد التى تتمتع بحق حماية اللاجئين وترك الأراضى الزراعية مراحا تفسدها الأعشاب الضارة.

خامسا: شهدت مصر تدهورا كبيرا فى الزراعة لم تر البلاد له مثيلا من قبل وهو تناقص مساحة الأراضى الزراعية نظرا لتفشى ظاهرة ارتكاب جرائم اقتصادية لعدم وفائهم بحق الدولة فى دفع الضرائب المستحقة عليهم.

سادسا: إنشاء ما يسمى بالقضاء الخاص للنظر فى القضايا الاقتصادية تخفيفا للعبء على المحاكم العادية.

المصادر والمراجع

أولا: المصـــــــادر

"مصادر أدبية"

- Diodrus, Sicuclus , with an English translation by C.H. Oldfather loeb. Classical library 1935 – 1939.

"مصادر وثائقية"

- P. Amh; The Amherst Papyri , Being anaccount If the greek papyri in the collection of the righton, Lord Amherst of hackney F.S.A. at Didlington Hall, Norfolk, by B.P. Grenfell and A.S. Hunt , vol 1-2, London , 1900- 1901.
- B.G.U.,: Aegyptische uianden aus denstaatlichen Mussen zu Berlin , Griechische urkunden , by W . Schubart and others, vol 1- 13 , Berlin 1895 – 1976.
- P. Cairo – Zenon. , Papyria, catalogue general des antiquites egyptiennes du Musee du Cairo , vol 1-5, by C.C. Edgar , Cairo 1925- 1940 . Touos 50 C (Publ . Soc. Fouad V) by O. Gueraud ang P. Jouguet.
- P.Col- Zenon. , W.L. westermann , E.S. Heseneohrl , C.W. Keyes and H. Liebensny , Zenon Papyri , Business Papers of the Third century B.C. Dealing

with Palestine and Egypt, 2 Vols. New York, 1934-1940.

- P. Rev., Revenue Laws of Ptolemy Philadephus , by B.P. Grenfell , Oxford 1896. Re. Edd, by J. Bingen. Sb. Beiheft 1 , Bottingen 1952.
- P.Ryl., Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library , Manchester , vol 1-4 , by. A.S. Hunt and others , Manchester 1911 – 1952.
- P.tebt ., The tebtunis Papyri , vol 1-4 , bu B.P . Grenfell , A.S. Hunt and others , London 1902 – 1976.

ثانيا: المراجـــــــع

"مراجع أجنبية"

- Bouche- Leclercqu, (A)., Historie des lagides, 4 vols Paris 1903.
- Preaux, (c), l'economic royaledes Lagides, Bruxelles. 1939.
- Rostovtzeff, (M),- Large Estate in Egypt in the third century B.C. Univ. of Wiscon in studyies in the social sciences and History, No 6. Madison 1920.
- The Social and Economic History of the Hellenistic world. 3 vols, oxford 1941.

"مراجع عربيـة"

- **ابراهيم نصحى**. تاريخ مصر فى العصر البطالمة. أربعة أجـزاء . الطبعة السادسة. القاهرة ١٩٨٨م.
- **سليم حسن**. مصر القديمة. الجزء الرابع عشر. الاسكندر الأكبـر وبداية عهد البطالمة فى مصر. ١٩٩٤م
- **عاصم أحمد حسين**.
  - اثر الضرائب فى كيان دولة البطالمة. رسالة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة المنيا. ١٩٨٢م.
  - الدعاوى والإجراءات فى القانون الجنائى البطلمـى. مجلـة التاريخ والمستقبل. كلية الآداب. جامعـة المنيـا. المجلـد الثانى. العدد الثانى. يوليو ١٩٩٢م.
  - حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الاقتصادية فـى مـصر البطلمية. مجلة التاريخ والمستقبل. كليـة الآداب. جامعـة المنيا. يوليو ١٩٨٥م.
  - دراسات فى تاريخ وحضارة البطالمة. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٩٤م.
  - وأد الأطفال عند الإغريق. مجلة التاريخ والمستقبل . كليـة الآداب. جامعة المنيا. ١٩٨٧م.
- **لطفى عبد الوهاب يحيى**. دراسات فى العصر الهلينـستى ودولـة البطالمة فى مصر.الإسكندرية ١٩٩٥.

- **محمود السقا**. فلسفة وتاريخ القانون المصرى من شروق العصر الفرعونى إلى غروب العصر الرومانى. القاهرة ١٩٩٢م.
- **مصطفى كمال عبد العليم**. الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور.الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالقاهرة ١٩٧٤.